

"الأساليب الإستراتيجية والقانونية لإستغلال الموارد البترولية في المملكة العربية السعودية"

(دراسة تحليلية مقارنة)

إعداد الباحثة:

عبير عبدالرحمن سعد عبدالله الشقيحي

قسم القانون العام*كلية الحقوق*جامعة الملك عبدالعزيز



ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة الأساليب الاستراتيجية لاستغلال الموارد البترولية، حيث ركزت على ثلاثة أساليب قانونية متبعة في المملكة العربية السعودية؛ وذلك ليتضح لنا مفهوم كل أسلوب ولإبراز الأطر القانونية الصحيحة لكلاً منها.

حيث تناولنا بدايةً ما مفهوم استغلال الموارد البترولية وما ارتباطه مع القوانين الأخرى كمسألة أولية، ثم تناولنا في المبحث الأول: بيان مفهوم التراخيص البترولية وأنواعه. والمبحث الثاني تناولنا بيان العقود البترولية وآثارها. أما المبحث الثالث فتناولنا بيان الاتفاقيات الدولية البترولية.

خلصت الدراسة إلى أهم النتائج: حسن استهلاك واستغلال المملكة العربية السعودية للموارد البترولية، حيث اعتبرت سلاح ذو حدين يبرز أهميته من الناحية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. كما برزت الدراسة دور المملكة العربية السعودية في تطوير تشريعاتها الوطنية بشكل دائم وبما يتناسب مع مصالح شعبها.

وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء منظمة عالمية وليست إقليمية متخصصة في مجال الموارد البترولية، تسعى من خلالها إلى ترسيخ المبادئ العرفية لقانون الموارد البترولية (قانون البترول)، والحث على تدريب الكوادر الوطنية على القيام بالعمليات البترولية بذاتها لخفض نسب الاعتماد على الشركات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الموارد البترولية، قانون النفط، الثروات الطبيعية، المعاملات البترولية، الاستثمار التعديني.

المقدمة:

إن الموارد البترولية هي عبارة عن طاقة مدفونة في جوف الأرض، مكونة من عوالق صغيرة من النباتات الميتة والتي دُفنت في الأقاليم البحرية والبرية منذ مئات السنين بسبب الرياح وزحف الرمال عليها، كما يتم استخراج الموارد البترولية بواسطة عمليات الضغط والحرارة التي يقوم بها الإنسان، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ بمعنى أن الله تعالى يُنزل المطر ليخرج جميع أنواع النباتات لتصبح الأرض كالمرعى، ثم قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾⁽¹⁾ بمعنى أن النبات يتغير ليصبح يابساً مُتغيراً في لونه من الخضار إلى حوّة سوداء بسبب احتراقه من الشمس ثم يتناثر في أماكن عديدة بسبب جرف الرياح لها، فوجه الدلالة هي معجزة الله تعالى لبنو البشر بإبلاغهم عن النعمة المدفونة بالأرض واستخراجها للاستفادة منها.

وتُعد أنظمة البترول من المسائل الهامة والحيوية في ظل الأوضاع التي تمر بها المملكة العربية السعودية من تطور حتى وصل الأمر إلى فتح باب الاستثمار أمام هذا القطاع للأفراد والشركات الأجنبية، فكان من الواجب علينا الاطلاع على هذه المسائل والقيام بدراسة تُفصل مسألة دراسة القواعد القانونية المنظمة لاستغلال الموارد البترولية.

(¹) سورة الأعلى، آية رقم (3)، (4).

مشكلة الدراسة ونطاقها:

يُثير موضوع البحث عدداً من الإشكاليات والتساؤلات القانونية، تتمحور في السؤال التالي: هل هناك أساليب نظامية معينة ومحددة تتبعها المملكة العربية السعودية عند استغلالها للموارد البترولية؟

وما هو المفهوم القانوني السليم لمعنى "استغلال الموارد البترولية"؟

وهل جميع الأساليب التي تستخدمها المملكة العربية السعودية خاضعة لتكييف قانوني معين، أم أن هناك أكثر من تكييف معتمد لكل أسلوب؟

وإذا كانت العلاقات البترولية قائمة بين أكثر من طرف، فما هي الحقوق والواجبات الناشئة بينهم والتي أقرها قانون الموارد البترولية في السعودية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يلزمنا تحديد الأساليب الاستراتيجية المتبعة لاستغلال الموارد البترولية في المملكة العربية السعودية والتركيز عليها بشكل منحصر؛ وذلك لإبراز كل أسلوب من جوانب عديدة، كما سيكون نطاق بحثنا منصباً على أنظمة البترول والتعدين في القانون السعودي وبعض النظم المقارنة ذات الصلة بالموضوع.

أهمية الدراسة: وتبدو أهمية الدراسة من عدة جوانب أهمها:

أولاً: من الناحية النظرية العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة إلى توظيف المعرفة العلمية في المجال القانوني؛ لأنها تشمل على جوانب قانونية جديدة قلة من يبحث عنها من الناس، كما أنها من الدراسات النادرة التي تناولت هذا الموضوع في المملكة العربية السعودية فمعظم الدراسات السابقة أجنبية؛ لذلك نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم وأساسيات قانون البترول السعودي.

ثانياً: من الناحية التطبيقية العملية:

نأمل من خلال هذه الدراسة إلى خدمة الأشخاص المختصين في قانون البترول سواء في المؤسسات الجامعية داخل المملكة، أو الأشخاص المستثمرين في هذا القطاع لمعرفة حقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها في النظام السعودي؛ لتكون مرجع علمي مفيد لهم.

الهدف من الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة المعمقة إلى بيان كيفية الطرق القانونية لاستغلال الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية بحيث يكون لدى القارئ في نهاية البحث الإلمام الكامل بمفهوم القوانين التي تحكم ملكية الدولة للثروة البترولية منذ إبرامها والاتفاق عليها إلى نهايتها.



الدراسات السابقة:

الكاتب	السنة	نوع الدراسة	عنوان الدراسة	حدود الدراسة	ملخص الدراسة ونتائجها	التعليق على الدراسة
محسن شريف صالح رضوان شريف صالح	2006	بحث مُحكم	strategy of Oil Contract Negotiation	-	توصلت الدراسة إلى أن عقود النفط معقدة وليس من السهل إتقان فن التفاوض فيها كما تحتاج الدول المنتجة للنفط مفاوضين محترفين وذوي خبرة كافية لإبرام العقود النفطية الدولية.	لقد أوفت هذه الدراسة العديد من المسائل الهامة فيما يتعلق بالعقود النفطية ولكن اهتمت بالموضوع بشكل عام بينما نحنُ سوف نخصص دراستنا هذه بما يتوافق مع القوانين والأنظمة السعودية.
عبد الله عبد العزيز عبد العكري	2017	رسالة ماجستير	عقود الطاقة ومشروعية فض منازعاتها عن طريق التحكيم.	اهتمت الدراسة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتركيز على قوانين دولة الإمارات المتحدة.	اهتمت الدراسة بتحديد الطبيعة القانونية لعقود الطاقة واستنتج الباحث بأنها ذو طبيعة إدارية لارتباطها بمرفق عام، ثم انتقل إلى مسألة التحكيم كوسيلة لفض المنازعات في هذا المجال	لقد أوضحت الدراسة جانب التحكيم في مسائل العقود النفطية، واهتمت في تصنيف الطبيعة القانونية لعقود النفط؛ ولكن نحن سوف نضيف في دراستنا معرفة حدود التحكيم في مسائل المعاملات البترولية من عقود، وتراخيص، واتفاقيات دولية ومحاولة معرفة الأساليب الأخرى لفض هذا النوع من المنازعات.

منهجية البحث:

يتبع الباحث المنهجين الآتية:

المنهج التحليلي الاستنباطي؛ ليصف ويُفسر أنظمة البترول والطاقة في المملكة العربية السعودية وتحليلها للوصول إلى النتائج العلمية المفيدة.

والمنهج المقارن؛ لمقارنة بعض المسائل بالقوانين الأجنبية المتقدمة في هذا المجال للوصول على أفضل النتائج.

خطة البحث:

المبحث التمهيدي: مدخل لنظريات التفاوض في المعاملات البترولية:

المطلب الأول: مفهوم مبدأ التفاوض والموارد البترولية.

المطلب الثاني: ملكية الثروات الطبيعية في الشريعة والقانون.

المطلب الثالث: علاقة أنظمة البترول بالقوانين الأخرى.

المبحث الأول: التراخيص البترولية

المطلب الأول: التراخيص البترولية مفهومها وخصائصها.

المطلب الثاني: أنواع الرخص البترولية وتقسيماتها المختلفة.

المبحث الثاني: العقود البترولية

المطلب الأول: العقود البترولية وطبيعتها القانونية.

المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة للعقود البترولية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على إبرام العقود البترولية.

المبحث التمهيدي: مدخل نظريات التفاوض في المعاملات البترولية:

تمهيد وتقسيم:

لأهمية المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية؛ لكونها ثاني أكبر احتياطي للبترول في العالم، ودخولها في مجال الغاز الطبيعي حديثاً، فقد ازداد اهتمام الدولة في هذا الجانب وأصدرت تشريعاتها الجديدة فيما يتعلق بمجال الاستثمار؛ وذلك لجذب المستثمرين الأجانب للعمل في هذا القطاع، وإذ تلجأ الدولة عند ممارستها لنشاط معين إلى وسائل نظامية متعددة لكي تحقق أفضل النتائج من خلاله؛ فإن نظريات التفاوض في المعاملات البترولية تختلف باختلاف الطبيعة القانونية لكل أسلوب، فقد جاء هذا المبحث لتحديد مفاهيم الدراسة وأصولها، سنتناوله من خلال ثلاث مطالب، المطلب الأول يتحدث عن تعريف مبدأ التفاوض والموارد البترولية، ثم المطلب الثاني يوضح لنا أحكام ملكية الثروات الطبيعية في الشريعة والقانون، وأخيراً نتطرق إلى ارتباط قانون الموارد البترولية بالقانون الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم مبدأ التفاوض والموارد البترولية

أولاً: تعريف الأساليب الاستراتيجية:

تعريف الاستراتيجية لغة: القيادة والإدارة، استخدم هذا المصطلح منذ القدم في المجال العسكري، ولكن مع تطورات الحياة المختلفة ودخوله في العديد من المجالات الأخرى؛ كالمجال القانوني، والاجتماعي، والاقتصادي أصبح المعنى يتصف بالمرونة. (2) (كيلاني، 2006-2007) أما تعريف الاستراتيجية من منظور القانون: فهي مجموعة من الإجراءات القانونية تعمل على تنظيم مسألة معينة على أرض الواقع، توضّح من خلالها الحقوق والالتزامات، والعقوبات المترتبة عليها، لكي تحقّق السلطات التشريعية الأهداف التي تسعى إليها. (3) (Salih & Salih, 2015) وبعد أن توصلنا إلى مفهوم الاستراتيجيات من منظور القانون، وجدنا أن هذه الإجراءات لن تُطبق على أرض الواقع إلا بوجود طرف آخر لتظهر آثارها على كلا الطرفين، ومن هنا وجدنا نظرية التفاوض؛ لذلك من الواجب علينا أن نوضح مفهوم مبدأ التفاوض:

التفاوض من أهم الخطوات التي تبدأ بها عمليات استغلال الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية، فهي مسألة سابقة على إبرام المعاملات القانونية، وتُعرف بأنها: اتفاق بين طرفين أو أكثر لهما مصالح مشتركة للدخول في عملية متبادلة المصالح والمنافع، يتوصل الأطراف فيها إلى إعداد خطة عملية منطقية لتحقيق أهدافهم المشتركة.

² صونية كيلاني: مساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق الإدارة الاستراتيجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خير، بسكرة، 2007، ص16.

(3) انظر:

Salih, Mohsin Shareef; Salih, Rdhwan Shareef: Strategy of Oil Contract Negotiation, International Journal of Business and Social Science, 2015, page 168-175.

ثانياً: تعريف الموارد البترولية:

المفهوم العام للموارد البترولية هي ⁽⁴⁾: الموارد الطبيعية التي يدركها الإنسان ويُقيم منفعتها ليمتلكها، ويدخل بها في مجال الاستغلال لإشباع حاجاته ورغباته، فهي عموماً الأموال القابلة للتملك والتقويم ومحدودة الكمية، وتقسّم هذه الموارد إلى مصادر متجددة وغير متجددة، فالمصادر غير المتجددة هي: المصادر القابلة للنضوب؛ مثل البترول والمعادن، أما المصادر المتجددة فهي: المصادر القابلة للإمدادات والتعويضات؛ كالمياه والطاقة الشمسية. ⁽⁵⁾ (الشيخ، 2007) وجميع هذه المصادر تنظمها قوانين داخلية يُطلق عليها قانون الطاقة، أو قانون الموارد الطبيعية، أو يُطلق عليها قوانين النفط والغاز الطبيعي، ويُعرف هذا المجال من القانون بأنه: مجموعة القواعد القانونية التي تحكم إنتاج المواد الهيدروكربونية، وطرق استغلالها، وتحدّد الإجراءات اللازمة لاتباعها منذ القيام البدء بعمليات المسح الجيولوجي إلى مرحلة الإنتاج، والعقوبات الواردة لمخالفتها، ويُعدّ هذا التعريف جامعاً مانعاً؛ لأنه شمل على جميع أجزاء المُعرف، ومنع دخول غيره فيه.

المطلب الثاني: ملكية الثروات الطبيعية في الشريعة والقانون

أولاً: ملكية الثروات الطبيعية في القانون:

الأسلوب الأول: الملكية العامة للموارد الطبيعية البترولية:

يُعدّ هذا النمط من الأنماط السائدة في معظم دول الشرق الأوسط ولاسيما المملكة العربية السعودية، ومفاده هو أن الحكومة المركزية هي المسؤولة عن تنظيم المصادر البترولية في الدولة بشكل مباشر؛ لأنها ملكية لا تقبل التجزئة؛ إذ يشمل دستور هذه الدول على نصوصاً صريحة تثبت ملكية الدولة -الحكومة الوطنية- لهذه الثروات، نجد أن دستور المملكة العربية السعودية قد نصّ على ذلك في النظام الأساسي للحكم المادة (14) ⁽⁶⁾ ومقارنةً بتنظيمات دولة النرويج لقطاع البترول والغاز الطبيعي نجد بأنه متشابه مع المملكة العربية السعودية؛ إذ يجوز للدولة فقط ممارسة الأنشطة البترولية وإدارتها لتحقيق فوائد طويلة الأجل لشعبها، كما نجد أن النظام التركي بأنه قد نص بالمادة الثالثة من نظام قانون الزيوت التركي على أن: "ملكية الموارد البترولية والغاز في كل الأقاليم والمحافظات تعود للدولة" ⁽⁷⁾.

⁽⁴⁾ قاموس المعاني، أشار المعنى الجامع لمفهوم الثروة الطبيعية في قاموس المعجم الوسيط بأنها: الرصيد المؤقت من السلع المادية بمختلف أنواعها، وتشمل على الثروات المعدنية، والسطحية، والجوفية... وغيرها من الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض.

⁽⁵⁾ حمد محمد آل الشيخ: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2007م، ص 20.

⁽⁶⁾ النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (90) بتاريخ: 27/ 8/ 1412هـ، وأكد هذا النص نظام المواد الهيدروكربونية المادة الرابعة على أنه: "للدولة السيادة الدائمة على جميع الرواسب والمواد الهيدروكربونية، وتمارس الدولة هذا الحق بما يُحقق مصلحتها وأمنها وتنميتها الاقتصادية" ⁽⁶⁾

وأكد ذلك النظام الأساسي للحكم عندما نص في المادة 14: "جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري أو البحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، وأن جميع موارد تلك الثروات ملك للدولة وفقاً لما بينه النظام، كما بين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لنا فيه مصلحة الدولة واقتصادها".

⁽⁷⁾ انظر نص المادة الثالثة من نظام قانون الزيت التركي:

"Mülkiyet MADDE 3 – (1) Türkiye'deki petrol kaynakları Devletin hüküm ve tasarrufu altındadır".

الأسلوب الثاني: الملكية الخاصة للموارد الطبيعية البترولية:

يُعدُّ هذا النوع الثاني من أنواع الملكية على الثروات الطبيعية، وهو النمط المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم هذا الأسلوب على قاعدتين أساسيتين، وهما: 1- قاعدة الاستيلاء: مفاد هذه القاعدة بأنها تسمح للشخص الذي يمتلك بئر نفط بسند ملكية أو مؤجرة له بالإنتاج والاحتفاظ به لنفسه؛ ولكن الولايات التي تُطبق هذه القاعدة تشترط على الشخص أن يقوم بإنتاج النفط وتحويله على سطح الأرض بشكل ملموس حتى يستطيع أن يملكه عن طريق -الحيازة- وهذه المسألة تتشابه مع قاعدة الاستيلاء على الأرض الميتة في الشريعة الإسلامية؛ بأن يستولي عليها الشخص بطريقة ملموسة ظاهرة للناس فيعمل على إحياء الأرض بعمرائها أو بزرعها أو يسكن فيها. 2- قاعدة الحقوق المترابطة: تعتمد بعض الولايات الأمريكية على هذا الأسلوب؛ إذ تهدف قاعدة الحقوق المترابطة إلى منع الهدر من إنتاج المواد البترولية والمحافظة على حماية البيئة.

وفي كلتا القاعدتين يكون من حق صاحب المواد البترولية تنقيب البئر وتطويرهما وإنتاجهما، ولكن تبرز عيوب هذا الأسلوب بأنه غالباً ما تقع نزاعات في المسائل المتعلقة باستنزاف كميات الثروات الطبيعية من أرض مجاورة لأراضيه؛ إذ يقع عبء إثبات التعدي على مالك العقار المضروب، وعليه أن يلتزم بتقديم ما يثبت ملكيته كسند الملكية. (8) (LOWE, 1995)

وجدير بالذكر أن نظام الملكية الخاصة للثروات الطبيعية يُطبق على جميع الأفراد سواء كانوا من جنسية الدولة أم لا دون اختلاف، كما يُطبق على الشركات المحلية والأجنبية، ولكن بشرط أن تمتلك الحكومة الفيدرالية ما يقارب 30% من حقوق المعادن، و25% من حقوق النفط والغاز الطبيعي، وتُنظَّم هذه المسائل والقوانين عن طريق وزارة الطاقة الأمريكية؛ فهي الجهة المسؤولة عن تنظيم مسائل الصحة والسلامة، وتنظيم مسائل المسافة بين آبار النفط لحماية حقوق مُلاك الأراضي المتلاصقة.

ثانياً: ملكية الثروات الطبيعية في الشريعة الإسلامية:

إن المقصود من الملكية في الشريعة الإسلامية: هي المصلحة التي أقرها الشرع لمالك الشيء لممارسة الحق في استخدامه والاستفادة منه باستعماله أو استغلاله أو التصرف فيه، وقد سميت المعادن عند الفقهاء بالفلزات، والمقصود منها: جميع الثروات الموجودة في باطن الأرض بصنع من الله لا بفعل الإنسان، وقد اختلف الفقهاء في حكم ملكية الثروات الطبيعية ولكن علينا أن نذكر الرأي الراجح منه، فقد ذهب بعضهم إلى القول إنَّ معادن الأرض تأخذ صورتين، الأولى: إن كانت المعادن ظاهرة ويمكن التوصل إليها بلا كلفة فهي مُلك للجميع، ولا يمكن أن يملكها الشخص بالاستيلاء عليها؛ لأنها حق انتفاع لكل الناس، وعلى الدولة أن تتصرف بها بالطريقة التي تُحقق النفع العام. أما الصورة الثانية: فإذا كانت المعادن تحتاج إلى جهد وكلفة للوصول إليها فإنه يجوز امتلاكها بالاستيلاء عليها، ولكن بشرط أن تكون عملية استخراجها متوافقة مع القوانين الوضعية التي تُحقق المصلحة الاقتصادية للدولة. (9) (زيدان، 2002)

تبين لنا مما سبق أحكام ملكية الثروات الطبيعية والتي تتضمن الموارد البترولية بجلِّ أنواعها بأنها متوافقة مع نظام الملكية العام المتبع في المملكة العربية السعودية فإن جميع هذه الموارد مُلكٌ للدولة وتحت تصرف ولي الأمر يتصرف بها بما ينفع به الناس.

(8) انظر إلى مرجع الدكتور:

LOWE, JOHN S: oil and gas law in a nutshell, WEST Academic publishing, 1995, page 65.

(9) (عبد الكريم زيدان: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان، 2002م، ص189).

المطلب الثالث: علاقة أنظمة البترول بالقوانين الأخرى

أولاً: العلاقة بين قانون البيئة وقانون البترول:

قانون البيئة هو مجموعة من القواعد القانونية التي شرعتها الدولة لكي تسيطر على التلوث البيئي وعلى استنزاف الموارد الطبيعية في إطار مستديم التطوير، وللقانون البيئي علاقة وثيقة بقوانين البترول بالرغم من استقلال كلٍ منهما⁽¹⁰⁾ (Barjaktarevic & Markovic, 2019) من جانب آخر نجد أن كلا القانونين مكملان لبعضهما؛ فالعلاقة بين القانون البيئي وقانون البترول يتحقق بالتأثيرات التي تُحقّقها الموارد البترولية في الهواء النقي؛ كونها مصدراً للتلوث فنكون بصدد القانون البيئي والذي يُعد الوسيلة القانونية والوقائية التي تضع الحد للملوثات البيئية الناتجة عن استغلال الموارد البترولية، ومثال ذلك: اتفاقية آرهُوس، وهي اتفاقية بيئية دخلت حيز النفاذ في 30 أكتوبر عام 2001م. ⁽¹¹⁾ ((Aarhus agreement, 2001)) (KYOTO PROTOCOL , 1998)

ثانياً: العلاقة بين القانون الجنائي وقانون البترول:

إن العلم الجزائي يُقصد به تلك القواعد القانونية التي تحدد الجرائم وتعمل على حصرها وتحدد ما يقابلها من عقوبات، فهو قانون يُساعد على معرفة الجاني والقدرة على محاكمته وتنفيذ العقوبة عليه. ⁽¹²⁾ (شناق، 2019) ويحقق القانون الجنائي الهدف الذي تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيقه وهو ردع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المخالفين لأنظمة الاستثمار والتجارة بالموارد البترولية. ومثال ذلك: قيام أحد العاملين بإحدى الشركات البترولية بارتكاب أفعال جرمية مستخدماً هذه المواد.¹³

ثالثاً: العلاقة بين القانون الدولي العام وقانون البترول:

اختلف الفقهاء على مفهوم القانون الدولي العام، ولكن نستطيع أن نعرّفه في هذه الدراسة بأنه: مجموعة القواعد القانونية والمبادئ التي تُنظم سلوكيات الدول مع بعضها من حيث الحقوق والواجبات الدولية وتنظيم العلاقات مع الأجهزة المماثلة لها. فالعلاقة بين القانون الدولي العام وقانون البترول تكمن في مفهوم مصطلح (التدويل) الذي يُقصد به: اشتراك بين الدول في تنظيم شأن قانوني معين يُخرج الواقعة القانونية من الأنظمة الوطنية وتحويلها إلى الأنظمة الدولية، بحيث يكون السبب الباعث على هذا التحويل مجموعة أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تدفع على الترابط والتقارب بين الدول لتنظيمها. ⁽¹⁴⁾ (هماش، 2011) ومن أهم التطبيقات التي

(10) انظر إلى النشرة العلمية من وكالة الطاقة في جمهورية صربيا، بغراد:

Barjaktarevic, Dragana ; Markovic, Liljana: Relationship between environmental law and energy law, Energy Agency of the Republic of Serbia, Belgrade, Serbia, 2019, Page 11.

(11) انظر إلى اتفاقية آرهُوس، على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.informea.org/ar/treaties/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A2%D8%B1%D9%87%D9%88%D8%B3>

انظر إلى بروتوكول كيوتو من خلال الرابط التالي، بروتوكول كيوتو الملحق بإطار الأمم المتحدة اتفاقية تغير المناخ:

<https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>

(12) زكي محمد شناق: النظام الجنائي السعودي، نظرية الجريمة والعقوبة، الشقري للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2019، ص6.

(13) لقد أخذ نظام التجارة البترولية الصادر بتاريخ 1439 / 1/28 هـ بالاعتماد على النظام الجزائي في ضبط هذه الجرائم ففي المادة (12) من النظام وكلت مهمة ضبط المخالفات البترولية لرجال الضبط الجنائي، ومُنحت لهم سلطات رجال الضبط الجنائي وصلاحياتهم المنصوص عليها بنظام الإجراءات الجزائية.

(14) عبد السلام أحمد هماش: دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام، ورقة بحثية، مجلة علوم الشريعة والقانون، 2011، ص2.

توضّح العلاقة بين المجالين: الاتفاقية الإستراتيجية البترولية المُحدثة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، والتي تهدف إلى تطوير الأنظمة البترولية على الصعيد الدولي لتحقيق أكبر عائد يمكن الحصول عليه من هذه المواد.

المبحث الأول: التراخيص البترولية

تمهيد وتقسيم:

لا شك أن عملية استغلال الموارد البترولية معقدة نسبياً؛ لذلك نتساءل ما هو مفهوم الرخص البترولية؟ ولماذا اعتمدته المملكة العربية السعودية كأسلوب حديث لاستغلال مواردها البترولية؟ سنتناول في هذا المبحث بيان مفهوم التراخيص البترولية وأبرز سماتها في المطلب الأول، ثم أنواع الرخص البترولية المنصوص عليها في النظام السعودي من خلال المطلب الثاني، وأخيراً سنتطرق إلى أهم الآثار المترتبة على هذا الأسلوب في المطلب الثالث، وبيان ذلك كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم التراخيص البترولية

يمتاز أسلوب التراخيص البترولية بحدّاته نشأته وخاصة في المملكة العربية السعودية؛ لأنه صُنِفَ في نظام مستقل وحديث، وسُمي بنظام الاستثمار التعديني، وعُدَّ هذا الأسلوب أسلوباً مختلفاً عن العقود البترولية، في حين نجد أن أغلب التشريعات العربية تعده أسلوباً واحداً، فقد ذُكر في قانون النفط والغاز الطبيعي للعراق في المادة (15) لعام 2011م أن: "تتولى الهيئات المختصة منح تراخيص العمليات النفطية لشركة عراقية أو أجنبية على أساس عقد التنقيب وتطوير وإنتاج..."⁽¹⁵⁾، ذكر المنظم العراقي في بداية المادة مصطلح التراخيص ثم اتخذ لها صوراً مشابهة لأنواع العقد البترولي؛ كعقد التنقيب وعقد الإنتاج، والجدير بالذكر أن هناك اختلافاً بين المصطلحين سيتضح لنا عندما نذكر موقف المنظم السعودي في هذه المسألة، إن المشرع السعودي فرّق بين مصطلح التراخيص والتصاريح في نظام التجارة بالمنتجات البترولية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 18 بتاريخ 1439/1/28هـ، وسوف نذكر مفهوم كلٍ منها على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الترخيص البترولي:

هو الوثيقة التي تصدر من وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، والتي تتضمن موافقتها على الشخص لممارسة إحدى العمليات البترولية.

ثانياً: مفهوم التصريح البترولي:

هو الوثيقة النظامية التي تصدر من وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، للقيام بإحدى العمليات المشتملة على مواد بترولية، سواء كانت المواد مسعرة من الدولة أو غير مسعرة. (⁽¹⁶⁾ الجدير بالملاحظة أن فكرة التراخيص والتصاريح البترولية تقوم

(15) نص قانون النفط والغاز العراقي في المادة (15) على أن: "تتولى الهيئات المختصة منح تراخيص العمليات النفطية لشركة عراقية أو أجنبية على أساس عقد التنقيب وتطوير وإنتاج أو عقد تطوير وإنتاج بيرم مع الوزارة أو الهيئة الإقليمية وشركة عراقية أو شركة أجنبية، لمعايير أهلية تحدد فيه الأهلية الفنية والقدرة المالية وفق الشركات الموضوعة من المجلس، ووفق آليات التفاوض والتعاقد المنصوص عليها في المادة (18) من هذا القانون".
(16) نظام التجارة بالمنتجات البترولية ولائحته التنفيذية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (18) بتاريخ 1439/1/18هـ.

على أساس موجب قرار إداري صادر من سلطة مختصة تمثّل الدولة، وتكون بإرادة منفردة من الدولة قد توافق على منحها أو ترفض بناءً على أسباب جدية.⁽¹⁷⁾

المطلب الثاني: أنواع الرخص البترولية وتقسيماتها المختلفة

هناك تقسيمات عديدة لأنواع التراخيص البترولية تختلف باختلاف اهتمامات كل دولة في المجال البترولي الذي تمتلكه، ولكن نجد أن الأنواع تختلف في المملكة العربية السعودية، وسوف نفصل كلاً منها في هذا المطلب، على النحو التالي:

النوع الأول: رخصة الاستطلاع البترولية:

تُعَدُّ الولايات المتحدة من أوائل الدول التي اكتشفت أسلوب الاستطلاع واتفقت بوضع مفاهيم قانونية حول مسائل الاستطلاع والمسح الجيولوجي،⁽¹⁸⁾ (Olasunkanmi, Sunmonu, & Adabanija, 2020) فقد عرّفت رخصة الاستطلاع بأنها: هي مرحلة يبدأ الشخص من خلالها بعملية المسح الجيولوجي المبدئي للتعرف على أسطح البيئة؛ لوجود معادن وثروات طبيعية قبل البدء بعمليات الكشف⁽¹⁹⁾.

النوع الثاني: رخصة الكشف البترولية:

إن الهدف الحقيقي من عمليات استغلال الموارد البترولية يكمن في ضمان الحصول على موارد طاقة تلبي رغبات الإنسان، ولصعوبة القيام بأعمال الاستكشاف؛ لأنها ذات تكلفة باهظة ونتيجتها غير مضمونة، فلا بد من أن تمر بالعديد من المراحل حتى يكون اصطلاح الموارد الهيدروكربونية صحيحاً وفعالاً؛ لذلك نجد المشرع عندما عرّف معنى رخصة الكشف في النظام لم يحصر الأساليب المتبعة في هذه العملية، وذكر مجموعة منها على سبيل المثال لا الحصر.

- المسح الجيوكيميائي: وهو الطريق المباشر المستخدم عند وجود رواسب بترولية على سطح الأرض، تمتاز هذه الطريقة بالبداية لاستكشاف الطبقات السطحية أولاً.
- المسح الجيوفيزيائي: يُلجأ إلى هذا الأسلوب بعد أن تُستنفد مرحلة الاستكشاف السطحية، وفي هذا الأسلوب تُتبع أكثر من طريقة جيوفيزيائية، ومنها: المسح الزلزالي، الطريقة الكهربائية، الطريقة الجاذبية، الطريقة المغناطيسية.

⁽¹⁷⁾ يعتقد الكثير من الناس أن المصطلحين مترادفان وفي حقيقة الأمر هناك اختلاف يسير بينهما، فالترخيص يسمح للشخص بالقيام بالعمليات البترولية؛ لأنه يُعَدُّ مؤهلاً، ثم يحصل الشخص على تصريح للقيام بنشاط معين ومحدّد، ومثال ذلك: قيام شخص ما بالحصول على ترخيص يتضمن موافقة الجهة المختصة لممارسة إحدى العمليات البترولية لأنه مؤهل لذلك، فإنه يحتاج إلى أن يحصل على تصريح يُحدد نوع النشاط البترولي الذي سيعمل فيه، إما بعمليات الاستيراد، أو التصدير، أو التنقيب، أو غيرها، وقد تجد أن التراخيص أشمل من التصريح؛ لأن كل شخص مرخص له لممارسة العمليات البترولية، فهو مؤهل للحصول على تصريح بترولي.

⁽¹⁸⁾ انظر، مجلة الكويت للعلوم:

Olasunkanmi, Nurudeen K.; Sunmonu, Lukman A.; Adabanija, Moruffdeen A: Geophysical investigation for mineral prospect in Igbeji-Moro area, southwestern Nigeria, Kuwait Journal of Science (47) 3 page 2.

⁽¹⁹⁾ نظام الاستثمار التعديني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (140) بتاريخ: 19 / 10 / 1441هـ، مرجع سابق.

- الحفر الاستكشافي: وهو الأسلوب الحاسم في استكشاف الثروات الطبيعية، ويكون عن طريق إحداث حفرة أو فتحة بالأرض، وغالبًا يستخدم هذا الأسلوب بعد اللجوء إلى العمليات الجيوفيزيائية والجيوكيميائية. (20) (عبدالرضا، 2017)

ولعل أساسيات مفهوم عملية الكشف قد اتضحت لنا؛ لذلك سنذكر تعريف القانون السعودي لرخصة الكشف، وهو: النشاط الذي يقوم به الشخص المرخص له للبحث عن الموارد البترولية ورواسبها من باطن الأرض، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الجيوفيزيائية، والجيوكيميائية، أو عن طريق الحفر. (21)

النوع الثالث: رخصة الاستغلال البترولية:

إن مفهوم الاستغلال قائم على استهلاك الثروات الطبيعية واستنزافها من الآخرين، عن طريق استخراج المعادن الطبيعية بكميات كبيرة تجعل لها قيمة اقتصادية، ورخصة الاستغلال لها معنى واسع في هذا المجال؛ لذلك تتفرع منها أنواع أخرى يجب ذكرها على النحو التالي:

الأنواع المتفرعة من رخصة الاستطلاع البترولية:

- رخصة التعدين البترولية:

تُعرف رخصة التعدين صغير على أنها: الوثيقة الصادرة من الجهة المختصة للقيام بعملية استخراج الخامات والمعادن ذات الفائدة الاقتصادية من الأقاليم البرية والبحرية في حدود الدولة.

- رخصة المنجم الصغير:

تُعرف رخصة المنجم الصغير على أنها: الوثيقة التي تُمنح لشخص ما لمكان مُحدّد لا يتجاوز مساحته كيلو متر، يُنتج في حدوده المواد الخام، ويجوز له استغلالها وفقًا للنظام.

رخصة محجر مواد بناء:

تُعرف رخصة محجر مواد بناء بأنها من عمليات الاستغلال التي تمارس بواسطة رخصة تصدر من الشخص المفوض من الوزير المختص؛ إذ يقوم طالب الترخيص بإنشاء برنامج أعمال يسعى إلى تنفيذها في الموقع المخصص له لاستغلال الموارد الطبيعية التي بداخلها، وذلك بعد الحصول على موافقة من الجهة.

(20) نبيل جعفر عبدالرضا: اقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي دولة الإمارات العربية المتحدة – الجمهورية اللبنانية، الإمارات، العين، ط1، 2017م، ص20.

(21) انظر، مجلة الكويت للعلوم:

Olasunkanmi, Nurudeen K.; Sunmonu, Lukman A.; Adabanija, Moruffdeen A: Geophysical investigation for mineral prospect in Igbeti-Moro area, southwestern Nigeria, Kuwait Journal of Science (47) 3 page 2

المبحث الثاني: العقود البترولية

تمهيد وتقسيم:

يُعد التفاوض على العقود البترولية من المسائل الصعبة نسبياً، وغالباً ما يُستخدم هذا النوع من التعامل بين الشركات البترولية؛ لأنه يلعب دوراً حيوياً في إيرادات الدولة؛ لذلك سنتناول في هذا المبحث: التعريف بالعقود البترولية والتكييف القانوني لها وفقاً لأحكام النظام السعودي، ثم سنتطرق إلى أنواع العقود البترولية على النحو التالي:

المطلب الأول: العقود البترولية وطبيعتها القانونية

أولاً: التعريف بالعقود البترولية:

إن الهدف السامي من العقد البترولي: هو الوصول إلى التوازن بين مصالح الشركات البترولية والدولة؛ وقد عرّف الفقه القانوني عقود الاستثمار البترولية بأنها: "التصرف الذي بواسطته تُمنح الدولة لمشروع أجنبي حقاً خالصاً له، وقاصراً عليه بالبحث في إقليمها عن البترول، واستخدامه، واستغلاله، وذلك خلال مدة محددة". (22) (الحداد، 1996م)

ثانياً: التكييف القانوني للعقود البترولية:

يخلط الكثير من الناس بين تكييف العقود البترولية إذ أنّ هذه المسألة موضع خلاف لدى العديد من فقهاء القانون (23) (المؤيد، 2003)، هل يعد تكييف العقود البترولية اتفاقيات دولية؟ لأنّ كلاً من العقد البترولي والاتفاقية الدولية تشترط أن تكون الدولة طرفاً فيها، وكل منهما يُشترط أن تكون الثروات الطبيعية ملكاً للدولة، وفقاً لمبدأ سيادة الدولة على إقليمها؟ أم تُعد عقود خاضعة لعقود خاضعة للقانون الخاص؛ لأنّ مقتضيات التجارة في هذا المجال لا تسوغ أن تكون خاضعة لقواعد القانون العام؟

الجدير بالذكر: إن هذه المسألة حظيت باهتمام كبير من النظام السعودي، فعندما بدأت المملكة بالدخول في مجال البترول، أخضعت العلاقة العقدية البترولية إلى القانون الإداري؛ لما يتميز به من سمات تبرز ملكية الدولة لهذه الثروات وذلك من خلال استعمال شروط غير مألوفة بالعقد، ثم بدأت المملكة ترسم لها طريقاً إستراتيجياً في هذا المجال حتى اكتسبت المكانة الاقتصادية، وأصبحت من أوائل الدول المنتجة للبترول في العالم، حينها قررت تغيير هذا التكييف وإخضاعه للقانون التجاري؛ لما يمتاز به من مرونة وشفافية في المعاملات، وسرعة في إبرام المعاملات التعاقدية، ولكن هذا التوجه الذي اتخذته المملكة حديثاً، لم يكن ليُلغي الأصل، وهو خضوع بعض العقود البترولية للنظام الإداري فالمملكة ما زالت تبرم عقودها بهذه الصورة في بعض الأحيان على هذا الأساس؛ هناك أهمية للتعقّل قليلاً في دراسة هذه المسألة، والنظر إلى البراهين القانونية في كلا الجانبين:

(22) حفيظة السيد الحداد: العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية تحديد ماهية النظام القانوني الحاكم لها، 2003م منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت صفحة 175.

(23) محمد عبد الله المؤيد: التكييف القانوني لعقود الاستثمار النفطي في اليمن بالنظر إلى أطرافها وماهيتها، مجلة الدراسات الاجتماعية، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء، 2003م، ص156.

الاتجاه الأول: تكييف العقد البترولي وفقاً لمقتضيات النظام الإداري:

يرى مقتضى هذا الاتجاه أنَّ العقود البترولية عقود إدارية تبرمها السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية بموجب مرسوم ملكي؛ وذلك لأهمية هذه الثروات من الناحية الاقتصادية للبلاد؛ حيث تعمل الدولة على إبرام هذه العقود وفقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ولقد أخذ فقهاء القانون بإدراجه ضمن صور عقود الامتياز بمسمى: (عقد امتياز، أو استثمار الموارد الطبيعية)، ومما لاشك فيه أن تعاقد جهة الإدارة في هذا التكييف يكون عن طريق المنافسة العامة؛ لأنه الطريق الأساسي التي تستطيع الدولة أن تلبي احتياجاتها من خلاله.

وقد استند أصحاب هذا التكييف إلى المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 1414/3/3هـ، رقم (13/أ) والذي نصَّ على: "مع مراعاة ماورد في نظام مجلس الشورى، تصدر الأنظمة والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية والامتيازات، وتعديل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الوزراء".⁽²⁴⁾

وقد يكون اختلاف وجهات النظر في النظم المقارن بسبب فراغ هذه المسألة من التشريعات الداخلية، لكنه تبين مما سبق أنَّ المملكة العربية السعودية كانت حاسمة في هذه المسألة فالقانون السعودي يرى أن العقد البترولي هو عقد إداري في أصله، والمثال التطبيقي على هذا التكييف قرار مجلس الوزراء رقم (137)، بتاريخ 1413/11/5هـ بالتعاقد مع شركة (Arabian Shield Development)، التي عقدت عقد امتياز؛ لاستغلال منجم المصانع في جنوب المملكة العربية السعودية لمدة ثلاثين عاماً.

الاتجاه الثاني: التكييف القانوني للعقد البترولي وفقاً لمقتضيات النظام التجاري:

ذهب المنظم السعودي إلى تغيير هذا التكييف؛ لتحقيق العديد من الأهداف التي توافق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، ففي عام 2018م صدرت الموافقة من مجلس الوزراء بأن تصبح شركة الزيت العربية (أرامكو السعودية) التي كانت تمثل الحكومة السعودية شركة مساهمة، ونصت في مادتها الأولى أنه⁽²⁵⁾: تكتسب بموجب هذا النظام شركة الزيت العربية السعودية التي تأسست في عام 1409هـ-1988م صفة الشركة المساهمة، التي تمتاز بالشخصية الاعتبارية، والأهلية الكاملة لتحقيق أهدافها، كما تمتاز بذمة مالية مستقلة.

وعلى هذا الأساس، تعاقدت المملكة العربية السعودية مع الشركة بموجب اتفاقية امتياز فيما بينهما لمدة لا تزيد عن أربعين سنة تُحسب منذ تاريخ تنفيذها، والجدير بالذكر: إن هذه التعديلات والانفصال الذي حدث لشركة أرامكو عن حكومة المملكة العربية السعودية أثر في تغيير الإطار القانوني للعقود البترولية؛ إذ كانت العقود تبرم في هذا المجال بواسطة شركة أرامكو الوطنية على صورة عقود إدارية أحد أطرافها تمثله المملكة.

⁽²⁴⁾ نص نظام مجلس الشورى بتاريخ 1412/8/27هـ — المادة (18) على أنه: "تصدر الأنظمة والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية والامتيازات، وتعديل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى".

⁽²⁵⁾ صدرت اتفاقية الامتياز بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية السعودية - أرامكو السعودية - بتاريخ 1439/4/1هـ رقم (179) بالجريدة الرسمية لأمر القرى.

أما الآن، فتبرم معاملاتها البترولية عن طريق شركة أرامكو السعودية بصفتها شركة تجارية خاضعة لنظام الشركات ولائحته التنفيذية الصادر في عام 1437هـ؛ وذلك استناداً إلى نص المادة (47) من النظام الأساسي الجديد لشركة أرامكو السعودية الذي ينص على أنه: "يُطبق نظام الشركات ونظام السوق المالية ولوائحهما في كل مالم يرد به نص في هذا النظام".⁽²⁶⁾

ونظراً لما سبق أتت المملكة العربية السعودية أسلوباً جديداً في هذا المجال، فلم تعد تتعاقد مباشرة لاستغلال مواردها الطبيعية والبترولية؛ بل أصبحت تتعاقد تعاقد غير مباشر بواسطة شركة أرامكو السعودية القائمة على أسس تجارية نظامية.

المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة للعقود البترولية

تعددت أنماط عقود البترول منذ بدايتها في القرن التاسع عشر، وظهرت مجموعة جديدة من العقود التي تختلف في مسمياتها وفي أهدافها، ولكن هناك عقوداً أساسية تُعد اللبنة الأولى في هذا المجال، ولعلنا نتطرق إليها؛ لإبراز أهم خصائصها وصفاتها وتميزها عن غيرها، على النحو الآتي:

النوع الأول: عقود الامتياز البترولية: (27) (عبدالرضا، 2017)

أولاً: نشأة عقد الامتياز البترولي ومفهومه:

تعد عقود الامتياز البترولية من صور العقود القديمة والتقليدية؛ ونستطيع أن نعرف عقد الامتياز البترولي بأنه: عقد يُبرم بين الدولة المنتجة مع شركة أجنبية؛ للقيام بالعمليات البترولية من مسح، واستكشاف، وإنتاج، على أن تمتلك الشركة الأجنبية الموقع خلال الفترة المتفق عليها بالعقد، وإعطاء الدولة المضيفة مبلغاً مالياً معيناً، فيكون للشركة الأجنبية الحق المطلق للقيام بجميع عمليات الاستغلال داخل إقليم الدولة المضيفة، وفي هذه العلاقة تكون الصورة أقرب ما يكون لأحكام المؤجر والمستأجر في مسائل العقار؛ لأن المستثمر الأجنبي يصبح لديه الحق في التنقيب والاستغلال ونقل النفط من مكان لآخر، وتكريره باعتباره مادة خام. (28) (البهوتي، 2013م)، وعرفه القانون الفرنسي بأنه: العقد الذي بموجبه تمنح الدولة مرفقاً عاماً، أو مؤسسة لها الصفة الاقتصادية، ويُعهد إليها استغلال المرفق فترة من الزمن. (29)

ومن أهم التطبيقات العملية لهذا النوع من العقود: عقد الامتياز الذي منحه الملك عبد العزيز لشركة (Standard Oil) بتاريخ 14 يوليو 1933م، والذي بموجبه مُنحت الشركة حق التنقيب عن الموارد البترولية التي تبدأ من شمال المملكة إلى جنوب صحراء الربع الخالي، وإلى صحراء الدهناء غرباً، وقد امتدت هذه العلاقة التعاقدية طويلة الأمد إلى ستين عاماً، وتم نشرها بالصحيفة الرسمية لأم القرى في المملكة العربية السعودية. (30) (القافلة، 2013)

(26) صدر النظام الأساسي لشركة الزيت العربية السعودية بالمرسوم الملكي عام 1439/3/17هـ وتم نشره بالجريدة الرسمية.

(27) نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد الطاقة، مرجع سابق، ص189.

(28) منصور بن يونس البهوتي: الروض المربع بشرح زاد المستنقع، المكتبة العصرية، بيروت، 2013م، ص282.

(29) الدكتور غسان رباح: العقد التجاري الدولي، مطبعة دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 1988م، ص42.

(30) مجلة القافلة، دورية مجلة عالم البترول والغاز، - قصة أرامكو السعودية- المجلد الأول- العدد (62)، يونيو 2018م.

ثانياً: أبرز ما يتميز به عقد الامتياز البترولي:

تبرز سمات هذا العقد في جانبين مختلفين: الجانب الأول: سمات عقد الامتياز بالنسبة للشركة الأجنبية، والجانب الثاني: سمات عقد الامتياز للدولة المضيفة، وسوف أذكرها على النحو الآتي:

الجانب الأول: أهم سمات عقد الامتياز البترولي التي تعود بالنفع على الشركة الأجنبية:

خول عقد الامتياز البترولي سلطات واسعة للشركة الأجنبية، من أهمها: امتدادها إلى مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للدولة المنتجة التي قد تصل إلى الإقليم البري أو البحري أيضاً، وتمنح الشركة الأجنبية في بعض الامتيازات بالحصانة الكاملة من المبالغ المالية التي تطلبها الدولة المضيفة، مثل: الإعفاء من نظام الإتاوات والضرائب.

الجانب الثاني: أهم سمات عقد الامتياز البترولي التي تعود بالنفع على الدولة المانحة للامتياز:

في ظل المصالح المتعددة للشركات الأجنبية الناتجة عن عقود الامتياز إلا أنها عادت بالنفع على الدول المنتجة ومنها المملكة العربية السعودية، فعندما كانت تعيش المملكة ضعفاً اقتصادياً كبيراً كان عقد الامتياز النمط الأمثل الذي يُساعدها على النهوض لتطوير قطاعها الاقتصادي، وتمويل القطاعات الأخرى، ودعمها دعماً غير مباشر: مثل: تطوير قطاع الصحة، والبيئة، والتعليم، الأمر الذي يُشجع الدولة المضيفة على التقدم والتطور، وتحسين استخدامها لهذه الثروات الطبيعية.

ودائماً ما نجد صعوبة في تحديد الأطر القانونية للعقود، خاصة في مجال الموارد الطبيعية، وهذا بسبب اختلاف أطراف العقد أو اختلاف الأهداف المرجوة من إبرامه، فبالرغم من توجه الدولة إلى تغيير بعض معاملاتها وإخضاعها للنظام التجاري، إلا أنها مازالت إلى الآن تبرم عقوداً إدارية تهدف إلى استغلال ثرواتها الطبيعية؛ لذلك نثار لدينا مسألة فيها الخصوص، وهي: هل يعد عقد الامتياز بصورته الإدارية عقد التزام للمرافق العامة، أم عقد إنشاءات عامة؟

لقد عرف عقد الأشغال العامة: بأنه عقد تبرمه الدولة مع أحد الأشخاص على عقار أصلي أو مخصص ببنائه أو ترميمه بمقابل مادي متفق عليه لجهة الإدارة. وعرف عقد التزام المرافق العامة بأنه: عقد بين جهة الإدارة وأحد الأشخاص الاعتباريين المحلية أو الأجنبية لإدارة مرفق في الدولة على حسابه ومسؤوليته، مع خضوعه للأحكام العامة لسير المرافق العامة. (31) (العجمي، 2020)

والجدير بالملاحظة: إن عقود الأشغال العامة تستلزم من الشخص الخاص القيام بعمليات الإنشاء أو الترميم لمرفق عام، بينما في الامتياز البترولي لا يشترط على المتعاقد مع الدولة أن يقوم بعمليات البناء أو الترميم، فقد يكون الامتياز على الأجهزة الحديثة التي تقدمها المنشأة الخاصة للقيام بعمليات التنقيب، واستخراج البترول وتملكه.

من جانب آخر، لا يمكن القول بأن عقد الامتياز البترولي عقد التزام للمرافق العامة؛ وذلك يرجع لاختلاف الغاية لكل منهم، فعقد التزام المرافق العامة يهدف إلى أن يكون المتعاقد معاً ونائباً للدولة في تحمل جزء من أعبائها المادية من خلال إدارته لمرفق معين، بينما

(31) أحمد محمد العجمي: الوجيز في العقود الإدارية في النظام السعودي، دار الإجابة للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 2020م، ص44.

نجد أن مصلحة جهة الإدارة في عقد الامتياز البترولي تضعف؛ لأن أغلب المنافع الناتجة عن هذه العلاقة تعود إلى صالح الشركات الخاصة وتحصل الإدارة على مبلغاً ضئيلاً ونسبياً من الأرباح.

النوع الثاني: عقود المشاركة البترولية:

أولاً: نشأة عقود المشاركة ومفهومها:

نشأت عقود المشاركة من أجل التخلص من عيوب عقود الامتياز التي كان يُعارضها البعض والتي وقد مثلت أعلى صور الاحتكار البترولي لدى الدول المنتجة، وتُعدّ إندونيسيا من أوائل الدول التي اتبعت هذا النمط. (32) (الضناوي، امتياز النفط بين الحقوق والواجبات قانون الموارد البحرية اللبناني، 2019)

يُعرّف عقد المشاركة بأنه (الصائع، 2010) (33): العقد الذي يتم بين جهة الإدارة وإحدى الشركات الأجنبية؛ لاستثمار الموارد الطبيعية في المملكة، يتفق كلا الطرفين على تحديد نسبة الأرباح المقسمة بينهما، ويتفقان على المشاركة في توزيع العمليات البترولية، وقد سميت لدى البعض بعقود المناصفة؛ لأن نصيب الطرف الأجنبي والوطني من هذا الاتفاق يكون منصفاً من حيث الحقوق والالتزامات، تعريف آخر: "تقوم على مشاركة طرفين في استغلال الثروة البترولية الكامنة في أراضي أو منطقة الطرف المانح للاتفاقية البترولية". (34)

ومن أهم التطبيقات العملية على هذا النوع من العقود: عقد المشاركة الذي حدث في عام 1950م، بناء على طلب الملك عبد العزيز؛ حيث اشترت المملكة العربية السعودية 25% من أرباح شركة أرامكو وأصبحت شريكاً لها، ثم ازدادت نسبة شراء الأرباح إلى أن وصلت 100% بموجب هذا العقد ثم أعلنت المملكة امتلاكها لشركة أرامكو السعودية في عام 1980م بشكل كامل. (35)

ثانياً: أبرز ما تتميز به عقود المشاركة البترولية:

من أبرز سمات عقود المشاركة الطريقة التي نشأت من خلالها، وقد ظهر هذا النوع لدى البلدان المتضررة من تدخل الدول الأخرى في شؤونها الاقتصادية الداخلية، ثم توالى مميزات هذا العقد، وسوف أتطرق إليها وأوضحها على النحو الآتي:

- تحقيق مبدأ التوازن بين المصالح المتبادلة:

بموجب عقود المشاركة حققت المملكة العربية السعودية مبدأ التوازن بين المصالح المتبادلة؛ وذلك من حيث قدرتها على إثبات سيادتها ومليتها على الموارد الطبيعية، ولكن في حال وصلت كمية الموارد البترولية إلى الحد الذي تستطيع من خلاله التجارة فيه -وهي نسبة

(32) بعد أن نالت إندونيسيا استقلالها وانتهت فترة الاستعمار الهولندي اضطرت إلى البحث عن أنماط جديدة من العقود تستطيع من خلالها التعامل مع الشركات الهولندية الأجنبية وتراعي مبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية. زينب محمد جميل الضناوي: امتياز النفط بين الحقوق والواجبات قانون الموارد البحرية اللبناني، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد (31)، 2019، ص 68.

(33) محمد يونس الصائع: أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، مجلة الراصد للحقوق، مجلد (12) لعدد (46)، 2010م، ص 264.

(34) عبدالرضا، 2017، ص 194، المرجع السابق.

(35) مجلة الغافلة، مرجع سابق، دورية مجلة عالم البترول والغاز، - قصة أرامكو السعودية- المجلد الأول- العدد (62)، يونيو 2018م.

يختلف تحديدها من عقد لآخر، فإنها تُؤسس شركة مشتركة بين الأطراف حتى يعود النفع على كليهما، بالإضافة إلى أن هذا النمط من العقود يمنح الشركة الوطنية الحق في توظيف الكوادر الوطنية من حيث التدريب والتوظيف.

- قصر المدة الزمنية:

سعت الدول المنتجة للنفط لاسيما دول الشرق الأوسط إلى التخلص من عقود الامتياز وعيوبها، وخاصة من حيث طول مدتها الذي عده البعض تجاوزاً على حق الأجيال المستقبلية؛ إذ يجب على الدولة المحافظة على هذه الثروات بما يتلاءم مع المصالح الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية؛ لذلك يشترط لمدة عقود المشاركة أن تتراوح ما بين سنتين إلى ست سنوات، كما يمتاز هذا النمط بتحديد مساحة معينة من إقليم الدولة لتمارس الشركة الأجنبية من خلاله العمليات البترولية وهذا بخلاف عقد الامتياز البترولي.

- شرط الثبات والاستقرار:

يمتاز عقد المشاركة بشرط الثبات والاستقرار، وهو الشرط الذي بموجبه تُمنح الشركة الأجنبية حق الحصانة ضد أي تشريع جديد تصدره السلطة التنظيمية للدولة المضيفة؛ فهو شرط يحمي الشركة الأجنبية من مخاطر التشريعات القانونية المستقبلية كالتعديلات على نظام الضريبة أو نظام البيئة فلا يجوز أن تطبق هذه القوانين بعد التعديل بأثر رجعي.

النوع الثالث: عقود المقاوله البترولية:

أولاً: نشأة عقود المقاوله ومفهومها:

نشأت عقود المقاوله في العديد من الدول الأوروبية كالمكسيك والأرجنتين ثم بدأت بالدخول إلى دول الشرق الأوسط كالعراق بواسطة الشركات الأوروبية، ومفاد فكرة عقد المقاوله: أنها رابطة عقدية بين مقاول وصاحب العمل يلتزم المقاول بالعمل مقابل مبلغ مالي يتم الاتفاق عليه، ودائماً ما يكون المقاول هو الشركة الأجنبية.

ثانياً: أبرز ما تتميز به عقود المقاوله: (36) (منصور، 2006م)

تمتاز عقود المقاوله البترولية بمجموعة سمات تُضاف إلى خصائص ومميزات العقود البترولية، هي:

- اتصافها بالبساطة واليسر؛ حيث تبقى الدول المنتجة هي المالك الوحيد لهذه الثروات من موارد طبيعية، وأرباح، وغيرها من الفوائد التي تعود بنفع على الدولة، وتبقى الشركة الأجنبية مجرد مقاول يعمل لحساب الدولة، وليس لها أن تحصل على أرباح من وراء هذا العمل.
- قصر المدة، فعقد المقاوله غالباً يخدم المشاريع الصغيرة والمكملة في الدولة.
- عدم تحمل الدولة أي تكاليف أو خسائر ناتجة عن هذا العقد، فإذا أبرمت شركة فرنسية عقد مقاوله تنقيب لإحدى الأراضي في المملكة العربية السعودية، واكتشفت الشركة الفرنسية بعد الاتفاق على العقد أن الأرض شبه خالية من الموارد الطبيعية،

(36) محمد حسين منصور: العقود الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006م، ص20.

وأن الأمر سيؤدي إلى إلحاق الضرر بها، فإن الإدارة غير مسؤولة عن هذه الخسائر، وتلتزم فقط بدفع المبلغ المتفق عليه في العقد في حال قيام الشركة الفرنسية بالتزامها.

النوع الرابع: عقود الخدمة الفنية البترولية:

تُعد عقود الخدمات الفنية من أبسط أنواع العقود في هذا المجال، فهي تقوم على تحديد خدمة معينة مقدمة للطرف الآخر، وتختلف هذه الخدمات من عقد لآخر، فقد تكون تقنية، أو مالية، أو تجارية وغيرها.

والجدير بالذكر: أن عقود الخدمة الفنية تتشابه مع عقود المقاولات من حيث الخصائص والسمات ولكن تختلف عنها من حيث طبيعة العمل لكل منها، فعقد المقاول قائم على أعمال تُشابه أعمال المقاول في مجال المقاولات؛ لأنه يعمل على أعمال الحفر والتقيب والاستخراج، بينما عقد الخدمة الفنية قائم على تقديم خدمات أقل تعقيداً من ذلك، كعقد خدمة لصيانة أجهزة الحفر، أو عقد خدمة لتسويق، وتوزيع نوع من أنواع المواد البترولية. (37) (السعداوي و التميمي، 2010)

ومن أهم التطبيقات العملية على هذا النوع من العقود: عقد الخدمة الفنية الذي أبرم في عام 1966م بين الشركة الوطنية الإيرانية (nigc) والشركة الفرنسية (erap)، وعُدَّ هذا العقد من أوائل العقود المتعلقة بتقديم خدمات فنية بمجال الموارد البترولية في العالم (إبراهيم ق.، 2010) (38).

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على إبرام العقود البترولية

تُعد إبرام العقود البترولية علاقات قانونية ينشأ عنها حقوق وواجبات بين الأشخاص المتعاقدة؛ وهذه الحقوق والواجبات لم تأتِ على سبيل الحصر؛ لأنها تختلف على حسب طبيعة العقد المتفق عليه، ولكن هناك التزامات شاملة لا بد من توافرها في جميع أنواع العقود البترولية، ومن المهم أن نتطرق إلى هذه المسألة وأن نذكر التزامات الدولة المضيفة والشركة الأجنبية تجاه بعضهما خلال الفترة التعاقدية على النحو الآتي:

أولاً: حقوق الشركة الوطنية مع المتعاقد:

الحق الأول: واجب احترام التشريعات والقوانين الوطنية:

من أهم الآثار التي تنشأ عن العقود البترولية احترام الشركة الأجنبية لأنظمة القانون السعودي، وذلك بناءً على التوجه الجديد الذي تبنته المملكة العربية السعودية والمتوافق مع التطورات الاقتصادية الحالية. ومعظم العقود في المملكة العربية السعودية تُبرم بواسطة أرامكو السعودية، وهي شركة خاضعة لنظام الشركات ونظام السوق المالية ولائحتها التنفيذية.

لذلك يجب على الشركة أن تراعي الأنظمة التجارية المعمول بها بالنظام السعودي وأن تراعي الأنظمة الأخرى المرتبطة بها كأحكام الإفلاس والتصفية وغيرها، من جانب آخر يمكن القول: إنه يجب أيضاً مراعاة نظام المنافسات والمشتريات الحكومية في حال اتبعت

(37) أحمد السعداوي، حسن التميمي: الاستثمار النفطي في العراق، بحث علمي، مجلة الحقوق، مجلد 3، عدد 10، 2010م، ص143.

(38) عبد الكريم قصي إبراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، وزارة الثقافة الهيئة العامة للسوية للكتاب، دمشق، 2010م، ص67.

المملكة أسلوب طرح مشروع ما لتطوير أحد مجالاتها في هذا القطاع، ومثال ذلك: العقد الذي أبرمته وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية مع شركة (Halliburton of America) في عام 2018م لإنشاء مصنع كيميائيات متخصصة في صناعة النفط والغاز. (39)

الحق الثاني: الالتزام بقواعد الربح والضرائب:

أوضحت سابقاً أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالكنوز والموارد الطبيعية المدفونة في باطن الأرض؛ حيث أوجبت الخمس في الركن لقله صلى الله عليه وسلم: "في الركن الخمس"، وفي هذا الالتزام لبد أن تُفرق بين أمرين: (40) (البهوتي، 2013م)

الأمر الأول: إذا استخرجت جهات الدولة الإدارية المتمثلة في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية النفط والغاز والحديد وغيره، فإنه لا زكاة ولا ضريبة عليها؛ لأن ما تُنتجه ملكاً لكل المسلمين في هذا الإقليم، وتستخدمه الدولة لصالحهم، ومثال ذلك: العقد الذي أبرمته المملكة متمثلة بوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية مع شركة (PAN Asia) لإنتاج 1.25 مليون طن من مادة، (PTA) وتطويرها بعد ذلك، في هذا المثال لا يتصور أن على الوزارة الالتزام بدفع الزكاة والضرائب للدولة؛ لأن المشروع ينصب على مصلحة واحدة وعلى كليهما.

الأمر الثاني: إذا استخرجت الشركات الأجنبية الموارد الطبيعية فإنه يجب عليها الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية للجهة المختصة خلال الفترة الزمنية والنظامية المحددة، فقد نصت المادة السابعة من اتفاقية الامتياز بين حكومة المملكة وشركة أرامكو على أن تلتزم الشركة بدفع ما لا يقل عن 20% على جميع الإنتاجات التي تصدرها خلال عملياتها البترولية (41).

إن معظم النظم المقارن قد اعتمدت هذا الحق في تشريعاتها؛ حيث نص قانون الموارد البترولية للمياه البحرية في دولة لبنان في المادة (45) على حق الدولة بتحصيل الضرائب من الشركات على جميع الأنشطة البترولية (42)، كذلك فرضت المملكة العربية السعودية على الشركات الأجنبية المستثمرة دفع الضريبة، والالتزام بنظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 113، بتاريخ 1438/11/2هـ.

(39) المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها وزارة الطاقة، انظر للاطلاع: [agreements-memos-2018.pdf \(moenergy.gov.sa\)](http://moenergy.gov.sa/agreements-memos-2018.pdf)

(40) منصور بن يونس البهوتي: الروض المربع بشرح زاد المستقنع، المكتبة العصرية، بيروت، 2013م، ص282.

(41) نصت المادة (7/أ) من وثيقة الامتياز بين حكومة المملكة العربية السعودية، وشركة أرامكو السعودية الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 2020م على أنه: "تدفع الشركة للحكومة ريعاً لا يقل عن عشرين في المئة (20%) على جميع إنتاجها من الزيت الخام والمكثفات بما في ذلك ما تستخدمه الشركة في عملياتها ويتم تحديد الربح والمستحقات الأخرى وفقاً لما هو وارد في ملحق الاتفاقية".

المادة (7/ب) من الاتفاقية نصت على أنه: "تدفع الشركة للحكومة ريعاً قدره اثنا عشر ونصف بالمائة (12.5%) على جميع إنتاجها من الغاز الطبيعي وسوائل الغاز، مالم يحدد المرفق المرافق للاتفاقية خلاف ذلك، ولا تدفع الشركة ريعاً على ما تستخدمه في عمليات الإنتاج والتقطيع وما يرتبط بها من معامل وخطوط نقل الزيت الخام والغاز ومرافق التخزين والتصدير".

(42) قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، في فصله السادس، المادة 45 نصت على أنه: "تُعد جميع الأنشطة البترولية والحقوق البترولية الواردة في هذا القانون والتي تجري مزاوتها في لبنان ومياهاها البحرية خاضعة للقوانين والأنظمة الضريبية المرعية".

الحق الثالث: حق الدولة بالمحافظة على مواردها البترولية:

المحافظة على الموارد الطبيعية هو أمر واجب على المستثمر الأجنبي، ويُعد هذه الالتزام من المبادئ الراسخة في القانون الدولي العام؛ لأنه ذو أهمية سواء على الصعيد الوطني والدولي، وقد حثت المملكة العربية السعودية على الاستخدام الرشيد للموارد الهيدروكربونية.

ويبرز دور هذا الالتزام في عقود المشاركة؛ إذ تُقدَّر كميات البترول التي يجوز استخراجها واستثمارها بواسطة لجان مختصة، فإذا وجدت اللجنة المختصة أن الكمية التي أُستخرجت هائلة وتصلح للتجارة فلا يجوز المغامرة بها بل يجب من وضعها تحت طائلة الاستثمار.

ثانياً: حقوق الشركة الأجنبية تجاه الشركات الوطنية:

يحق للشركة الأجنبية أن تجد بيئة خصبة من أجل الاستثمار تُساعد على تنفيذ مهامها تنفيذاً جيداً، لذلك سوف أوضح هذا الجانب من خلال هذا التساؤل الآتي: ما الالتزامات القانونية الواجب على الشركات تنفيذها لصالح الشركات الأجنبية المستثمرة؟

الحق الأول: حق الشركة الأجنبية في الحصول على إعفاءات:

يحق للشركات الأجنبية أن يكون لها استثناء خاص بموجب نص تعاقدي أو نظامي، مثل: إعفاؤها من بعض الالتزامات، كالإعفاء من الضريبة الجمركية المتعلقة بالمعدات والآلات اللازمة لتنفيذ العقد؛ ولأن الدولة قد تعاقدت مع الشركة الأجنبية لتحقيق مصلحة معينة؛ لأنها لا تستطيع أن تنفذها لقلّة إمكانياتها الصناعية في هذا الجانب فيجب عليها أن تُسهل تنفيذ هذه العملية للشركات الأجنبية.

إن هذا الالتزام له أهمية عظمى في تطوير المشاريع البترولية، ورفع المكانة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لما تحويه هذه العقود من الحاجة إلى تقديم سُبُل اليسر لتطبيق أعمالها عملياً وواقعياً.

الحق الثاني: تلتزم الشركة الوطنية بتسليم محل العقد:

تُسَلَّم العقود البترولية بجميع أنواعها الشركة الأجنبية الموقع وفقاً لما جاء به العقد، فلا يجوز لها أن تمتنع عن التسليم أو تعترض عن ذلك ويُعد هذا الالتزام من الأمور المستمرة، فلا يكفي تسليم موقع العمل للشركة الأجنبية؛ بل لا بد من السماح لها بالانتفاع بالموقع واستغلاله لإنجاز العمل.

ويترتب على هذا الالتزام عدة قيود على الشركة الوطنية، فلا يجوز لها بيع موقع العمل أثناء فترة التعاقد لشخص آخر، وإذا كان العقد من عقود المقاولة البترولية فلا بد من تحديد الموقع تحديداً دقيقاً نافياً للجهالة، ولا يجوز للشركة الوطنية أن تعمل على تغيير الموقع، أو طبيعة العمل المتفق عليه بالعقد؛ لأن مثل هذه الاختلالات سوف تؤدي إلى ضياع الوقت، وإلحاق الضرر بالمتعاقدين. (43) (خولي،

(2017)

(43) عمر خولي: الوجيز في العقود الإدارية دراسة تحليلية تطبيقية، المرجع سابق ط7، 2017م، ص20.

الحق الثالث: حق الشركة الأجنبية في الاستيراد:

يُقصد بعملية الاستيراد⁽⁴⁴⁾: العملية التي تقوم من خلالها الدولة بجلب بضائع وأجهزة من دولة أخرى؛ للاستفادة منها داخل حدود إقليمها، وهذه العملية هي أساس التجارة الدولية، ومن حق الشركة الأجنبية المطالبة باستيراد بعض الأدوات والآلات، وذلك بموجب العلاقة فيما بينهما، فإذا كانت الدولة تتعاقد مع الشركات الأجنبية للاستفادة من كفاءتها وخبراتها في مجال معين، فيجب عليها أن تُساعد الشركة الأجنبية في كل ما يتعلق بعمليات الاستيراد للأجهزة وغيرها من الأمور الأخرى. (فتحي، 2016)

يهدف هذا الالتزام إلى تيسير العمليات البترولية عن طريق خضوع جميع المعدات والآلات الثقيلة لقواعد الاستيراد، ويبرز هذا الحق غالباً في عقود المقاول؛ لأنها تتمثل في قيام المقاول بجميع هذه الأعمال بنفسه، فلا بد أن تتوافر لدى العامل جميع الإمكانات اللازمة التي تجعله قادراً على تنفيذ العقد. (45) (الضناوي، 2019م)

وأخيراً نوضح، إنَّ هناك التزامين في غاية الأهمية، وهما واجباً على كلا الطرفين، وهما: تنفيذ الأعمال طبقاً لما اشتمل عليه العقد، وضرورة افتراض مبدأ حسن النية لكل عمل يقوم به الأطراف، على أن يتم إنجازه والانهاء منه وفقاً للمتنفق عليه، فالهدف المراد تحقيقه من العلاقة التعاقدية هو سير العمليات البترولية سيرا منظماً، نستطيع من خلالها تحقيق أعلى نسبة من المنافع في جميع المجالات وتطويرها.

الخاتمة:

من خلال ما سبق أوضحت دراسة " الأساليب الاستراتيجية والقانونية لاستغلال الموارد البترولية في المملكة العربية السعودية" عدة من النتائج والتوصيات سنذكر أهمها على النحو التالي:

أهم النتائج:

أولاً: يتضح لنا مفهوم استغلال الموارد البترولية من منظور القانون بأنها: مجموعة القواعد القانونية التي تحكم إنتاج المواد الهيدروكربونية، وطرق استغلالها، وتُحدد الإجراءات اللازم اتباعها منذ القيام بعمليات المسح الجيولوجي إلى استخراجها.

ثانياً: هناك مجالين لاستغلال المملكة العربية السعودية لمواردها البترولية وهي المجال الداخلي الذي يشمل على أسلوب: التراخيص البترولية، والعقود البترولية.

ثالثاً: امتاز أسلوب الرخص البترولية عن غيرها بحدثة نشأتها، فهو أسلوب تبناه المنظم السعودي عام 1441هـ يسمح من خلاله الأشخاص الطبيعية والاعتبارية بالاستثمار بالموارد البترولية داخل المملكة العربية السعودية.

رابعاً: تخضع العقود البترولية في المملكة العربية السعودية على أساسين قانونية، الأساس القانوني الأول: إذا أبرم العقد بواسطة وزارة الصناعة والثروة المعدنية فإنها تخضع لأنظمة القانون الإداري السعودي، أما إذا أبرمت بواسطة الشركات الوطنية كشركة أرامكو فإنها

(44) حمو فتحي: دور وفعالية الانكوترمز في تنظيم عمليات التجارة الخارجية دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم EPM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 2016م، ص13.

(45) زينب محمد جميل الضناوي: امتياز النفط بين الحقوق والواجبات قانون الموارد البحرية اللبناني، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعقدة، العدد (31)، 2019، ص68.

تخضع للنظام التجاري السعودي؛ لأنها تُعد شركة مساهمة سعودية وهذه النتيجة وافقت إحدى الدراسات السابقة من حيث خضوع جانب من العقود البترولية إلى القانون الإداري والتي كانت بعنوانها "عقود الطاقة ومشروعية فض منازعتها عن طريق التحكيم".

خامساً: أوضحت الدراسة النتائج المترتبة على الرخص البترولية والتي تشمل على حق المرخص له في الحصول على ملكية المعادن والثروة الطبيعية فهو يمتلك جميع حقوق الارتفاق، كما يظهر حقه في تمديد مدة الرخصة حال وجود قوة قاهرة خارجة عن إرادته في تنفيذ الالتزامات.

سادساً: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الناشئة عن العقود البترولية والتي تجبر من خلالها الشركات الأجنبية المستثمرة في مجال البترول على واجب احترام القوانين الوطنية الداخلية والتي تشمل على دفع الربح والضرائب، والمحافظة على الموارد الطبيعية وحسن استهلاكها. بالمقابل تكتسب الشركة الأجنبية الحق في استلام محل العقد لتنفيذ العمل المتفق عليه، والحق في الإعفاءات من الضرائب الجمركية في بعض الأحوال، وأخيراً فإن هذه العلاقات تُعتبر مصالح متبادلة لابد أن يراها كلا الطرفين.

أهم التوصيات:

أولاً: الحث على إنشاء منظمة دولية متخصصة تنظم مسائل الموارد البترولية لجميع القارات؛ لأن وجود المنظمات الدولية الإقليمية لا تفي بالغرض بسبب مصالحهم الجغرافية المشتركة بخلاف لو وجدت منظمة عالمية في هذا المجال تحدد المبادئ والقيود القانونية التي لا يجوز لأي دولة أن تتعدها.

ثانياً: خلو قانون الموارد البترولية -قانون البترول- من القواعد العرفية القانونية؛ لذلك نحث على التعاون بين الأشخاص القانونيين والاقتصاديين لدراسة بنود المعاملات البترولية بشكل دقيق والعمل على تطويرها بشكل مستمر؛ لاستنتاج قواعد عرفية متأصلة وراسخة نستطيع الأخذ بها عند إبرام المعاملات البترولية داخل المملكة العربية السعودية. إن هذه التوصية قُدمت بناء على الدراسة السابقة والتي كانت بعنوان "strategy of Oil Contract Negotiation" حيث كانت توصي الدول المنتجة للبترول على تطوير وتحسين مسألة فن التفاوض لديها؛ لإبرام المعاملات البترولية.

ثالثاً: حث المملكة العربية السعودية بأن تُسارع في تقوية مكانتها الاقتصادية من خلال دخولها في مجال الصناعات، وتدريب الكوادر الوطنية على تنفيذ العمليات البترولية بأيديهم؛ مما يؤدي إلى خفض نسبة الاعتماد على الشركات الأجنبية، وظهور شركات وطنية قائمة على كوادر سعودية محترفة.

المراجع:

القرآن الكريم.

أحمد محمد العجمي. (2020). الوجيز في العقود الإدارية في النظام السعودي (المجلد الثالثة). الرياض: دار الإجازة للطباعة والنشر والتوزيع.

بطرس بطرس غالي. (1997م). طريق مصر إلى القدس قصه الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط. مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

بلحاج العربي. (2015). أحكام الالتزام في ضوء قواعد الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية (المجلد الثانية). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

حسيني إبراهيم أحمد إبراهيم. (2018). الوجيز في مصادر الالتزام في ضوء الفقه الإسلامي والنظام المدني (المجلد الأولى). الطائف: مطابع المشهوري.

حفيفة السيد الحداد. (1996م). العقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية تحديد ماهيتها والنظام القانوني الحاكم لها (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: دار النهضة العربية.

حمد محمد آل الشيخ. (2007). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية (المجلد الأولى). الرياض: العبيكان للنشر.

درويش عبدالله، عدنان العمر، و حسني عمارين. (2018م). شرح القانون البحري والجوي السعودي في ضوء الأنظمة السعودية وأحدث الاتفاقيات الدولية البحرية والجوية (المجلد الثانية). الرياض: مكتبة الرشد موزعون.

زكي محمد شناق. (2019). النظام الجزائي السعودي، نظرية الجريمة والعقوبة (المجلد الأولى). جدة، المملكة العربية السعودية : الشقري للنشر.

عبدالكريم زيدان. (2002). المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية (المجلد السادسة عشر). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

عمر خولي. (2017). الوجيز في العقود الإدارية، دراسة تحليلية تطبيقية (المجلد الطبعة السابعة). جدة، السعودية: فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

قصي عبدالكريم إبراهيم . (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية. دمشق، سوريا: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب.

ماهر ملندي، و ماجد الحموي. (2018). القانون الدولي العام. سوريا، الجمهورية العربية السورية : الجامعة الافتراضية السورية .

محمد حسين منصور. (2006 م). العقود الدولية . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر .

محمد محمد أحمد سويلم. (2017). الوجيز في الشركات التجارية (المجلد الأولي). الرياض، المملكة العربية السعودية : دار النشر الدولي للنشر والتوزيع.

منصور بن يونس البهوتي. (1379م). الروض المربع بشرح زاد المستتقع. بيروت: المكتبة العصرية.

نبيل جعفر عبدالرضا. (2017). اقتصاد الطاقة (المجلد الأولي). العين: دار الكتاب الجامعي دولة الإمارات العربية المتحدة- الجمهورية اللبنانية.

حمو فتحي. (2016). دور وفعالية الأنكوترمز في تنظيم عمليات التجارة الخارجية دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم EPM . رسالة ماجستير. الجمهورية الجزائرية : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير .

صونية كيلاني. (2006-2007). مساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق الإدارة الاستراتيجية. رسالة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر .

مشاري مشرف مشاري المطيري. (2014). تسوية نزاعات الجرف القاري في ضوء مبدأ السيادة في القانون، دراسة مقارنة بين الكويت والعراق وإيران. رسالة ماجستير. المفرق، الأردن : جامعة آل البيت .

هاشم عوض أحمد آل إبراهيم. (حزيران/ يونيو، 2013). سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل. رسالة ماجستير. عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

أحمد سلمان شبيب السعدوي، و حسن فضالة التميمي. (2010). الاستثمار النفطي في العراق. مجلة الحقوق، مجلد 3، عدد 10، الصفحات 149-134.

زينب محمد جميل الضناوي. (فبراير، 2019). امتياز النفط بين الحقوق والواجبات قانون الموارد البحرية اللبنانية. جيل للأبحاث القانونية المعمقة.

طيّار محمد السعيد. (2017). معايير تدويل عقود التجارة الدولية. مجلة المفكر.

الطيب عبدالرحمن محمد. (2018). أهمية العقد الدولي في التجارة الدولية والقانون الواجب التطبيق. مجلة دراسات حوض النيل. doi:10.12816/0007207

عبدالسلام أحمد هماش. (2011). دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام. علوم الشريعة والقانون.

محمد عبدالله المؤيد. (يوليو- ديسمبر، 2003). التكيف القانوني لعقود الاستثمار النفطي في اليمن بالنظر إلى أطرافها وماهيتها . مجلة الدراسات الاجتماعية.

محمد يونس الصائغ. (2010). أنماط عقود الاستثمارات في ظل القانون الدولي المالي. مجلة الرافيدين للحقوق(46).

مراسلو القافلة. (2013). صفحات من قصة أرامكو السعودية. مجلة عالم البترول والغاز.

اتفاقية الامتياز بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية السعودية - أرامكو السعودية - الصادر برقم (179) بتاريخ 1439/4/1هـ.

النظام الأساسي لشركة الزيت العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (8) عام 1439/3/17هـ.

النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (90) بتاريخ: 27 / 8 / 1412هـ.

النظام الأساسي لمنظمة الأوبك الموافق عليه بتاريخ 1961م يناير.

ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 26 حزيران/ يونية 1945م.

نظام التجارة بالمنتجات البترولية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 18 بتاريخ 1/28 / 1439هـ.

قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، الجمهورية اللبنانية، الصادر برقم (132) بتاريخ 24/8/2010م.

نظام قانون النفط العراقي المعدل والصادر من الجمهورية العراقية لعام 2011م.

نظام مجلس الشورى الصادر برقم (91) بتاريخ 27/8/1412هـ.

نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (1) بتاريخ 15/1/1425هـ.

نظام المواد الهيدروكربونية الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ: 2/12/2017م.

نظام الاستثمار التعديني الصادر بالمرسوم الملكي (140) بتاريخ 19 / 10 / 1441هـ.

السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، (1962). تم الاسترداد من الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي:

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/NaturalResources.aspx>

JOHN S. LOWE. Oil and gas law in a nutshell publishing, WEST Academic (6 th edition) 1995.

ENVIRONMENTAL ASPECTS OF INTERNATIONAL OIL TRADE AND SHIPPING: BUSINESS ETHICS AND ECONOMIC COOPERATION AS COMPLIANCE TOOLS IN international law .Master's thesis .United States: University of Alberta.

Olasunkanmi, N. K., Sunmonu, L. A., & Adabanija, M. A. (2020). Geophysical investigation for mineral prospect in Igbe-Moro area, southwestern Nigeria. Kuwait Journal of Science , pp. 2-14. Retrieved from <file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/5779-Article%20Text-34403-1-10-20200702.pdf>

AHMAD KASHFI, WAN SITI ADIBAH, WAN DAHALAN: The Need for a Universal Model Agreement under International Law. Commission (ILC) for Development of Shared Oil and Gas Resources: (2018).

[file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/30912-95162-1-PB%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/30912-95162-1-PB%20(1).pdf)

Canales, C. (2016). PETROLEUM CONSERVATION: DO INTERNATIONAL FRAMEWORK AGREEMENTS FOR THE DEVELOPMENT OF TRANSBOUNDARY HYDROCARBON RESOURCES EFFECTIVELY APPLY CONSERVATION PRINCIPLES? Leicester, Britain: University of Leicester.

Dragana Barjaktarevic Liljana, Markovic, (2019) Relationship between environmental law and energy law, Energy Agency of the Republic of Serbia, Belgrade, doi:UDC 502.14:342.72/73

Duruigbo Emeka Alexander (Emekar Alexande Duruigbo) .(1998).

)ARELJ, 2010 29 ((5) Mišo Mudrić,

Rights of States Regarding Underwater Cables and Pipelines.

مركز الدراسات الاستراتيجية.

Mohsin Shareef Salih, Rdhwan Shareef Salih. (September, 2015) Strategy of Oil Contract Negotiation (9) Journal of Business and Social Science International.

FISHERIES LAWS DEVELOPMENTS. (1971). Federal Department of Fisheries, REGULATIONS OF NIGERIA AND ROOM FOR FURTHER: <http://aquaticcommons.org/3222/1/P151.pdf>

Tetreault, M. A. (1979). THE ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES. HOUSTON, TEXAS: RICE UNIVERSITY.

UNITED NATIONS: KYOTO PROTOCOL (1998), <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>

UNITED NATIONS: (January, 1971) 28. Delimitation Treaties Infobase.

United Nations: (No date) Vienna Convention on the Law of Treaties 1969.

https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/1_1_1969.pdf

United Nations: (December, 1982) Convention on the Law of the Sea, International Treaty..

Aarhus agreement. (2001, October 30). Retrieved from INFORMEA:

<https://www.informea.org/ar/treaties/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A2%D8%B1%D9%87%D9%88%D8%B3>

TÜRK PETROL KANUNU. (n.d.). Retrieved 5 30, 2013, from <https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.6491.pdf>

Abstract:

The study looked at strategic methods of exploiting oil resources, focusing on three legal methods in Saudi Arabia, to show us the concept of each method and highlight the correct legal frameworks for each of them.

At first, we addressed the concept of exploitation of petroleum resources and its association with other laws as a matter of priority. We then addressed in the first research: the statement of the concept and types of petroleum licenses. The second discussion dealt with the statement of petroleum contracts and their effects. The third topic was the statement of international petroleum agreements.

The study concluded with the most important results: the good consumption and exploitation of oil resources by Saudi Arabia, which it considered a double-edged sword that highlights its economic, political and social importance.

The study highlighted Saudi Arabia's role in developing its national legislation and trainers in line with the interests of its people.

The study recommended the need to establish a global rather than regional organization specializing in petroleum resources, through which we seek to establish the customary principles of the Petroleum Resources Act (Petroleum Law).

Urge the training of national cadres to carry out oil operations themselves to reduce dependence on foreign companies.

Keywords: Petroleum Resources, Oil Law, Natural Resources, Petroleum Transactions, Mining investment.